

موقف الاتراك من شيعة الشام

حين تم للسلطان سليم الاستيلاء على القاهرة ودخلها في ٣ محرم سنة ٩٢٣ هـ الموافق ٢٦ كانون الثاني ١٥١٧ م، وكان يتظاهر بالجامعة الاسلامية فيطمئن الناس حتى دانت له الاقطار العربية بأجمعها يقول المؤرخ محمد جابر آل صفا:

وتمشت الدولة التركية على طريقة الدولة المصرية في ادارة شؤون البلاد السورية. ولم يغير سليم الاول شيئاً من اوضاعها فأقرها على أساليب حكمها ومناحيها. وكانت مقسمة إلى اقسام. كل قسم يسمى نيابة. فأبدلت بكلمة ايالة أو ولاية يحكمها وال برتبة وزير ترسله العاصمة. ولا تتجاوز سلطته مدن الساحل وبعض المدن الداخلية والضواحي. وبقي الحكم في داخلية البلاد اقطاعياً.

أما حالة الشيعيين في عصر الترك فنقول بالاجمال انهم لم يكونوا اسعد حالاً وأنعم بالاً من بقية الطوائف وأهل المقاطعات بل كانت وطأة الترك عليهم أشد وقعاً، وظلمهم أعظم أثراً. وقد نال الشيعيون من أذاهم واضرارهم الشيء الكثير بسبب الفروق المذهبية والتعصب الديني. فنكّلوا بعلمائهم واستحلوا دماءهم وشتموا شملهم. وصادروا مكاتبهم وجعلوا مؤلفاتهم طعاماً للنار. وساروا بالبلاد على سياسة الافقار والتدمير وجمع الاموال.

واعظم نكبة حلت بأبناء الشيعة في عهد الدولة العثمانية كانت في عصر سليم الاول. فان هذا الجبار العاتي أثار حرباً عواناً دامت سنين على الشاه عباس الصفوي سلطان ايران. وفتك فتكاً ذريعاً بالشيعيين المقيمين على الحدود الإيرانية فذبح منهم اربعة واربعين الفاً من رعيته بلا شفقة ولا رحمة ولم يكن لهم ذنب سوى انهم على مذهب الشيعة الامامية مذهب الشاه اسماعيل. واصابت شروره مدينة حلب وكان معظم اهلها من الشيعة الامامية فقتل منهم مقتلة عظيمة وجلى من بقي منهم إلى الضواحي في جهات ادلب. وهاجر بعضهم إلى جبل عامل فتوطنوه ومنهم السادة آل بدر الدين المتصل نسبهم بالاشراف من آل زهرة فقهاء حلب.

وامتد البغي إلى الشيعيين المقيمين في سوريا الجنوبية فاشتد الاضطهاد والضغط عليهم. واضرم الاتراك العداوة بينهم وبين أهل السنة كما جرت عادتهم (فرق تسد). فاستصدر الفتاوى من بعض علماء دمشق باستحلال قتالهم، وهدر دماءهم، ومحو آثارهم واستعباد ذراريهم وان لا

تقبل لهم توبة إلى آخر ما ورد من فتاوى الشيخ نوح حكيم الحنفي لمثبتة في كتاب «العقود الدرية في الفتاوى الحامدية» جزء اول طبع مصر سنة ١٣٠٠هـ صحيفة ١٠٢. ومن شاء فليرجع اليها يرى العجب العجائب وفي الرد على هذه الفتاوى يقول العلامة المؤرخ الشيخ علي السبيتي من ابیات (وكان الشيخ نوح قد صاغها في احدي جنائن دمشق).

فقولاً لهذا، اتعس الله حبرها لقد انتجت يوم الجنيينة اولادا

وكانت هذه الفتاوى التي تصدر تحت ستار الدين، والدين بريء منها، سبباً لاهراق دماء طاهرة لا ذنب لها سوى انتسابها لمذهب اهل البيت النبوي. ولا فرق بينه وبين مذاهب المسلمين إلا ببعض الفروع. وبالإجمال ان الشيعيين لم ينلهم من الاذى في عهد الصليبيين مثلما نالهم في عهد الاتراك المسلمين.

وقد اجمع المؤرخون ان الادارة التركية العثمانية طيلة اربعمئة عام كانت شر ادارة منيت بها الامصار التي دخلت تحت حكمهم وظلتها رايتهم. وقد تمشوا في ادارة ممالكهم المترامية الاطراف على القاعدة التي وضعها (ارسطو) فيلسوف اليونان وأوحى بها لتلميذه اسكندر المكدوني: «من تمزيق وتفريق بين الطوائف التي خضعت لسلطانهم واختلفت عنا ديناً وعرقاً».

فسادت الفوضى واختل الأمن، وانتشر الفساد، وخربت القرى وهجرها السكان، وتلفت النفوس، وبارت الزراعة، وداهم البلاد الفقر، وعم البؤس والشقاء^(١).

ذبلت زهرة تلك المدن وذوت نضارتها وبدأت تنفك اطرافها. وتحفز كبار الزعماء لنبذ الطاعة والطموح إلى الاستقلال. وتدنّت الادارة التركية إلى درجة شينة. وكانوا في العاصمة يبيعون المناصب بالمزاد. وكان معظم الولاة من ذوي الاخلاق الفاسدة لاهم لهم الا جمع الاموال، ومصادرة اغنياء الشعب، والتضييق عليهم حتى اتى زمن وبعض الناس يحمد الله على الفقر^(٢). وكانت سياستهم في بلاد العرب تدور على اضعاف قوى الأمة واذلالها، وتعرية مدنها من

(١) ورد في كتاب الإسلام والحضارة العربية للاستاذ كرد علي الجزء الثاني صحيفة ٣١٥: «كانت الدولة اذا غضبت على احد ارباب المقاطعات ترسل اليه حملة يكون اول عمل لها قطع اشجار المقاطعة وتخريب بيوت السكان فزادت البلاد خراباً فوق خرابها. فقد كان مثلاً في اعمال حلب ثلاثة آلاف ومئتا قرية تدفع الخراج قبل استيلاء العثمانيين فنزل عددها إلى اربعماية في عهدهم. وكان في غوطة دمشق في اواخر عهد المماليك ثلاثماية وخمسون قرية لا تزال اكثر منها ظاهرة. ولما غادر الترك البلاد كان في الغوطة نحو ستين قرية فقط. وهكذا يقال في بقية الاقطار».

(٢) كانت المناصب بالمساومة فكانت شراء الولاية بثمانين الف إلى مائة الف ريال (والريال يساوي نصف ليرة فرنساوية ذهباً) ووظيفة الدفتردار (مدير المالية) تباع باربعين او خمسين الف ريال والقاضي اقل من ذلك وجميعهم يستعيزون عن مصاريضهم من الاهالي. وجمع عبيد باشا والي حلب بمدة خمسة عشر شهراً نحو اربعة ملايين ليرة ذهبية من الضرائب التي فرضها على جميع ارباب الحرف، حتى على منظقي النارجيلات. وجمع سنان باشا فاتح اليمن وتونس ووالي الشام ومصر ثروة قسم عظيم من الولايات العربية تفوق الحصر، وهو الذي غدر بامراء اليمن ومشايخها وكانوا قد جاءوا للسلام عليه، فأمر بقتلهم، ففرس بين العرب والترك احقاداً دامت قروناً. وهكذا كانت حال احمد باشا الجزائر والي صيدا وعكا فلم يبق ثروة ولم يعف عن انسان.

ذخائر العلم والبضاعة، ومحو مجد العرب من سجل التاريخ للاحتفاظ بالخلافة الاسلامية التي اغتصبها سليم الاول من المتوكل على الله الخليفة العباسي في مصر كما ذكر ابن اياس عن اعمال السلطان سليم في مصر وتدمير مدينتها. ورد في مجموعة العلامة اللغوي الشيخ علي السبيتي التي نشرتها مجلة العرفان في المجلد الخامس صحيفة ٢١ مايلى:

ان الشيعة في اوائل حكم الاتراك العثمانيين وقعت بينهم وبين الطوائف المجاورة عدة معارك كانت الحرب فيها سجالاً فمنها معركة انصار سنة ١٠٤٨هـ - ١٦٣٨م مع الأمير ملحم بن معن. ومعركة عيناثا سنة ١٠٧٠هـ - ١٦٥٩م ومعركة النبطية سنة ١٠٧٧هـ - ١٦٦٦م ومعركة وادي الكفور سنة ١٠٧٨هـ - ١٦٦٧م. ومعركة انصار الثانية سنة ١١٤٧هـ - ١٧٣٤م مع الامير ملحم ابن الامير حيدر الشهابي. ومعركة ميس ومرج قدس سنة ١١٥٦هـ - ١٧٤٣م مع سليمان باشا العظم.

هذا ما ذكره العلامة السبيتي، يقول محمد جابر آل صفا معلقاً على ذلك: ولم يذكر أحد من مؤرخي جبل عامل تفصيلاً وافياً عن هذه المعارك سوى قولهم ان الحرب كانت سجالاً وان كفة النصر في معظمها كانت اميل إلى جهة الشيعة منها إلى جهة اخصامهم. خلا المذبحة التي وقعت في قرية (انصار) وهي قرية المعروفة في شمالي جبل عامل وكانت مقر حكومة آل منكر في سنة ١٠٤٨هـ - ١٦٣٨م وفيها دخل الامير ملحم بن معن قرية انصار بحجة التفتيش على خصمه الامير علي علم الدين. دخلها دخول مسالم ولما استأمن القوم امر بهم فذبحهم عن آخرهم في المرج المعروف للآن بمرج الدجاج. وكان عدد القتلى ١٦٠٠ قتيل وأباح البلدة ثلاثة أيام.

والمذبحة الثانية حصلت في القرية ذاتها سنة ١١٥٦هـ - ١٧٤٣م وبطلها الامير ملحم بن الأمير حيدر الشهابي. فقد قام هذا بعسكره من لبنان متظاهراً انه يقصد جهة فلسطين بطريق الساحل. ولما وصل إلى محاذة قرية انصار داهمها في يوم الجمعة، والقوم عزل من السلاح، يؤدون الفريضة في جامع منصور، وقيل جامع السرايا وكان حاكمها (علي سليمان منكر) فذبح منهم ألف قتيل، وقيل ألف واربعماية، حتى مال الدم في الأزقة. وفي هذه المذبحة قتل ثمانية من آل منكر، وسبعة من مشايخ آل صعب وثلاثة عشر من الحمادية.

والمجمع عليه من أقوال المؤرخين في جبل عامل ان مواقف المهاجمين في مذابح انصار لم تكن مواقف مشرفة. وأن الشيعة أخذوا غيلةً وغدراً ولئن اغفل ذكر هذه الحقائق بعض المؤرخين اللبنانيين سيراً مع الهوى والغرض، واغضى عن ذكر دفاع الشيعة المجيد، وانتصاراتهم الباهرة ومواقفهم الشريفة مع اخصامهم هؤلاء، والدفاع عن حوزة البلاد ضد الاجنبي الدخيل، فلا يخلو الامر من منصف لاتطاوله ذمته على كتم الحقائق والحق لا يعدم انصاراً.